. المحاضرة السادسة: البنك المركزي

1.6 البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي أحدث صورة لتطور الجهار المصرفي، نشأ عن الحاجة لتوحيد الإصدار النقدي، بعدما كانت هذه الوظيفة للبنوك التجارية، أي أن البنك المركزي كان أصلا بنكا تجاريا تحول تدريجيا الى البنك المركزي لينفرد بحق الإصدار وبالقيام بالخدمات المصرفية للحكومة، فقد أصبح المقرض الأخير للمؤسسات النقدية والمراقب لحجم الائتمان والمنفذ للسياسة النقدية التي تحددها الدولة، ومن ثم ظهر مصطلح "البنك المركزي" كتعبير متفق عليه بصفة عامة للوظائف المحددة التي تقوم بها هذه المؤسسة النقدية[1].

يختلف البنك المركزي من دولة لأخرى من حيث نطاق مسؤولياته وخصائصه التنظيمية وكذا من حيث علاقته بالسلطات العامة، بسبب اختلاف النظم النقدية والاقتصادية السائدة في كل بلد، ويُطلق على البنوك المركزيّة أسماء مختلفة في دول العالم؛ حيث يُطلق عليها في الولايات المتَّحدة الأمريكيّة نظام الاتحاد الفيدرالي Federal Reserve System وفي الهند أيضاً البنك الفيدرالي كما أنها سميت بأسماء الدول نفسها مثل: فرنسا وإنجلترا، كما يُطلق عليها في بعض الدول "مؤسّسة النقد " مثل: السعوديّة والبحرين (سابقاً). لكن ومع ذلك هناك خصائص مشتركة تجمعهم متمثلة في الوظائف الأساسية التي تقوم بها.

1.1.6 نشأته

كانت البنوك المركزيّة عند بداية نشأتها بنوكا تجارية، تستخدم سلطاتها المختلفة من دعم الحكومات، ثم ظهر البنك المركزي السويدي عام 1668 م، وبنك إنجلترا عام 1694 م، وبنك فرنسا عام 1800 م، وبنك هولندا عام 1814 م، وبنك إيطاليا عام 1893 م، والاحتياطي الفيدرالي عام 1914 م. ومن الملاحظ أن تطور إنشاء البنوك المركزية لم يكن بوترة متجانسة؛ حيث ان حوالي 90 % من هذه البنوك تأسّست في القرن العشرين.

الجدول التالي يلخص مراحل نشأة وتطور البنوك المركزية

[1] سليمان بوفاسة "أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سبق ذكره ص 102.

جدول رقم (01): نشأة وتطور دور البنوك المركزية

التاريخ	دور البنك المركزي
القرنان 17 و 18 م	•كانت البنوك التجاريّة تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض؛ •في ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التّنظيميّة لعمل البنوك؛ •إفراط بعض هذه البنوك وتوسُّعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلبا على الاقتصاد؛ الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تُعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكّم بعرض النقد؛ • أُوكلت هذه المهمّة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة.
القرن 19 م	•مع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتّمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيداً، وظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولّى عمليّة الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عمليّة إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزيّة؛ • جاء إنشاء البنوك المركزيّة للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها.
بعد الحرب العالميّة الثانية	•ضخامة حجم رؤوس الأموال اللّازمة لإعادة بناء الاقتصادات المدمرة؛ •تطورت أهداف ومهام البنوك المركزيّة من دور بسيط يتمثل في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجاريّة، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين؛ • ظهور بنوك مركزيّة عربيّة بدأت في العراق 1947 م، والسعوديّة 1952 م، وسورية 1953 م.
منذ انتهاء الحرب العالميّة الثانية	•راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية؛ •فرض هذا الواقع على البنوك المركزيّة في الدول النامية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف الإسهام في دعم النّمو الاقتصادي؛

الأستاذة: د. تلمساني حنان

وحتى أواخر السبعينيّات	•توسعت البنوك المركزيّة في تمويل عجوزات الموازنات العامّة للحكومات، ولجأت إلى التّأثر في السياسات الائتمانيّة للبنوك؛ من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها، وخاصّة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة؛ •فشل هذا النهج في تحقيق هدف زيادة معدّل النّمو الاقتصادي، وأسهم في زيادة معدّلات التضخم، وقاد إلى أزمات مالية في كثر من دول العالم النامية، وبخاصّة دول أمريكا اللاتينية.
من الثمانينيّات إلى الوقت الحاضر	•أصبح دور البنك المركزي يتمركز حول إرساء سياسة نقديّة سليمة ذات فاعليّة عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى؛ •انصرفت البنوك المركزيّة في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التّركيز على استهداف معدّل التضخّم كهدف رئيس لسياستها النقديّة؛ وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم؛ •تعتر البنوك المركزيّة التي تتولى مهام التّنظيم والرّقابة على البنوك، مسؤولة عن توفر البيئة المصرفيّة المناسبة، وعن ضمان سامة الأوضاع المصرفيّة إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقديّة؛ •أصبحت السياسة النقديّة تركّز على الاستقرار النّقدي الدّاخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) ، والاستقرار النقدي الخارجي (استقرار سعر الصرف) ، فضلاً عن توفر المتطلّبات الماليّة للنّشاط الاقتصادي.

المصدر: عبد الحليم غربي " الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي" مطبوعات (KIE Publications)، الإصدار الأول الكتروني، 2018.ص93

2.1.6 خصائص البنك المركزي

–هو مؤسسة حكومية تنشأ بقرار من السلطات التنظيميّة أو السياسية في الدولة، تحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطات عليا على جميع البنوك العاملة في الدولة والوحيدة القادرة على إصدار النقود القانونية وتداولها للوفاء بالالتزامات، والسيطرة على شئون النقود والائتمان في الاقتصاد الوطني؛

– هو مؤسسة حكومية غير ربحية تسعى الى تحقيق المصلحة العامة[2]؛

[2] ضياء مجيد الموسوي "الاقتصاد النقدي، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات ومؤسسات نقدية" مرجع سبق ذكره ص 246.

– البنك المركزي لا يتعامل مباشرة مع أفراد المجتمع، وانما بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية.

3.1.6 وظائف البنك المركزي

1- البنك المركزي بنك الإصدار

يتمتع البنك المركزي باحتكار اصدار الأوراق النقدية، اذ لا يسمح القانون لاي بنك اخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي. وهو يمكّن الدولة من أن تمارس نوعا من الإشراف على التزام البنك المركزي بقواعد إصدار الأوراق النقديّة (أنظمة الإصدار) والتي سيتم ايجاز في الجدول التالي:

الجدول (02): أنظمة الاصدار

القاعدة (النظام)	الضوابط
الغطاء الذهبي الكامل	في هذه الحالة يتم تغطية الأوراق النقدية برصيد ذهبي بنسبة 100% ففي نظام السبائك الذهبية كان يحتفظ بجزء من العملة في التداول على شكل أوراق نقدية قابلة الاستبدال بالذهب وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائبة عن الذهب.
الغطاء الذهبي الجزئي الوثيق	في هذه الحالة يتقيّد البنك المركزي في إصداره للعملة المحليّة بمقدار ثابت من العمات الأجنبيّة والسّندات الحكوميّة وحقوق السّحب الخاصّة الي في حوزته كجزء من الغطاء النقدي. وإذا أراد أن يزيد في الإصدار عليه تغطية أيّ زيادة بنسبة 100 % من الذهب.
غطاء الذهب النّسبي	في هذه الحالة يتقيّد البنك المركزي في إصداره للعملة المحليّة بنسبة ثابتة ومحدّدة من الذهب (40 % مثلاً)، على أن يكون بقيّة الغطاء من العمات الأجنبيّة الرئيسة والسّندات الحكوميّة وأيّ أصول مالية أخرى تقرِّرها الدولة.
الحدّ الأقصى للإصدار	في هذه الحالة يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الاخذ بنظر الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة. وعادة ما يرفع السقف كلما كانت البلاد بحاجة الى مزيد من النقود.
الإصدار الحرّ	في هذه الحالة لا يتقيّد البنك المركزي عند إصداره للعملة المحليّة (خاصّة الورقيّة) بأيّ قاعدة للغطاء؛ حيث يرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي؛

	ويقوم البنك المركزي بإصدار الكميّة الضروريّة اللّازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني من النقود.

2- البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها:

تقوم البنوك المركزية في كل دولة بوظيفة وكيل الدولة ومستشار لها في المسائل المالية، يقدم لها السلف والتسهيلات المالية، ويقوم بتأدية الخدمات المصرفية التي تحتاج اليها، وفيما يلي سيتم ايجاز أبرز المهام التي يقوم بها كوكيل ومستشار الحكومة:

- ❖ الاحتفاظ بحسابات الدولة؛ إذ تُودِع الحكومة حصيلة إيراداتها في حسابات خاصّة لدى البنك المركزي، كما تقوم بسحب شيكات على تلك الحسابات؛
- ❖ تنظيم إصدار القروض العامّة والإشراف عليها؛
- ❖ يتولّى معاملات الحكومة مع الخارج من حيث مسك حسابات الاتِّفاقات المعقودة، ويحتفظ برصيد العمات الأجنبيّة؛
- ❖ تقديم النّصح والمشورة للحكومة فيما يتعلّق بالسياسات الاقتصاديّة الواجب اتِّباعها لمواجهة الظروف المختلفة.

3- البنك المركزي بنك البنوك (المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية)

يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الأخرى. ويقدم لها القروض مقابل خصم الأوراق المالية معتمدا على الاحتياطات النقدية لديه. ويمكن النّظر لهذه الوظيفة من أربعة جوانب هي:

- أنه مانح التّراخيص لتأسيس بنوك وفروع جديدة، وواضع القواعد الخاصّة بالرقابة المصرفيّة؛
- أنّه القائم على الاحتفاظ بالاحتياطات النقديّة للبنوك التجاريّة: تحتفظ لديه البنوك بنسبة من ودائعها (نسبة الاحتياطي القانوني) بهدف ضمان حقوق المودعين وحماية
- البنك في مواجهة الأزمات الطارئة وكذا التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان
- أنّه بنك المقاصّة والتسويات المركزيّة: اذ يحتفظ بحسابات جارية للبنوك التجارية تمكنه من تنفيذ عمليات المقاصة بين حساباتها أثناء التعامل فيما بينها.
- أنّه الملجأ الأخير للإقراض.

4.1.6 ميزانية البنك المركزي:

تعتبر ميزانية البنك المركزي قائمة أساسية وأداة لها وزنها وأهميّتها في دراسة الكثير من الجوانب النقديّة والماليّة والاقتصاديّة وتطوّراتها في الدولة، وكذا المساعدة في دراسة ومتابعة كمّية وسائل الدفع بصفة عامّة، والنّقد المصدر بصفة خاصة، وأيضاً التعرُّف على وضعيّة حسابات الخزينة العامّة وتطورها، بالإضافة إلى دراسة موقف الدولة من العالم الخارجي من حيث دائنيتها أو مديونيّتها، وحيازتها من الأصول الأجنبيّة من ذهب ونقد وسندات...

تتضمّن ميزانيّة البنك المركزي مؤشِّرات الاقتصاد الوطني في المجالات النقديّة والماليّة والائتمانيّة التي تتطلّب المتابعة لفترات لا توفِّي بها الميزانيّة السنويّة؛ ولذلك جرت البنوك المركزيّة على إصدار ونشر مراكزها الماليّة في فرات مُتقاربة، دون إجراء التّسويات الجردية والحسابات الختاميّة كما هو الحال بالنسبة للميزانيّة السنويّة، وذلك في صورة مراكز أسبوعيّة أو شهريّة أو ربع سنويّة أو نصف سنويّة، وهي تقوم بذلك سواء نصّت قوانينها الأساسيّة على ذلك أو لم تنصّ[3].

[3] عبد الحليم غربي " الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سبق ذكره ص 97.